الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل

أ . سوسن صبيح حمدان*

لقد اثار اعلان اثيوبيا مباشرتها ببناء سد النهضة في العام ٢٠١١ على النيل الازرق ازمة بين دول حوض النيل، لأنه سيؤثر على حصص مصر والسودان المائية، لاسيما وان اثيوبيا استغلت الاوضاع السياسية المرتبكة في مصر بعد ثورة يناير لتعلن انشاء السد ضمن مواصفات تختلف عن تلك التي كانت تتفاوض حولها مع كلا الدولتين، ورغم رفض البنك الدولي تمويل المشروع لتكاليفه العالية التي لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي الاثيوبي، الا ان اثيوبيا تعتمد في تمويل السد ذاتياً من خلال بيع السندات الى الشعب الاثيوبي الا ان ذلك لم يمنع العديد من الدول الى تقديم الدعم لإنشاء السد سواء كان ذلك بالمساعدات المباشرة او غير المباشرة، ومن اكثر الدول الداعمة للمشاريع المائية الاثيوبية هي امريكا واسرائيل.

Abstract

Ethiopia's announcement of the construction of the Nahdha dam in 2011 on the Blue Nile has caused a crisis among the Nile Basin countries because it will affect Egypt's and Sudan's water quotas. Ethiopia exploited the political situation in Egypt after the January revolution to declare the dam as different from the one that was It is negotiating with both countries. Despite the World Bank's refusal to finance the project for its high costs, which are not commensurate with Ethiopia's economic reality, Ethiopia relies on self-financing of the dam through the sale of bonds to the Ethiopian people. However, this did not prevent many countries from providing support for the dam. Whether With direct or indirect assistance. One of the most supportive countries for Ethiopian water projects is the United States and Israel.

* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، E-mail: sawsan73@uomustansiriyah.edu.iq، ww.uomustansiriyah.edu.iq

المقدمة:

يشكل مشروع سد النهضة الاثيوبي ازمة حقيقية لها تأثيرات حالية ومستقبلية سواء في الوضع الاقليمي في منطقة حوض النيل او في العلاقات الثنائية المصرية الاثيوبية، ويمثل الموقف المصري الاثيوبي اهمية قصوى واساسية في هذه الازمة حيث ان استكمال السد سيؤدي الى خفض الحصة المائية المصرية الى (٤٠ مليار م٣) بعد ان كانت (٥٥,٥ مليار م٣)، كما سيؤثر على السعة التخزينية لبحيرة ناصر، ونظراً للإمكانيات الاقتصادية الاثيوبية المتواضعة ورفض البنك الدولي بتمويل السد فقد لجأت اثيوبيا لعدة حلول، تحاول هذه الدراسة الوقوف على اهمها لاسيما مصادر التمويل الخارجي للسد، لذا تنحصر مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ماهي اهم الدول الداعمة لإثيوبيا في مجال انشاء السد؟ وماهي الاهداف من وراء دعمها لهذا المشروع؟ وما هي مواقف دول حوض النيل من ذلك؟ وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات وذلك من خلال عدة مباحث استعرض الاول السياسة المائية لدول حوض النيل والذي يبين العلاقات المائية بين دول الحوض واهم الاتفاقات المائية المبرمة فيما بينها، وخصص المبحث الثاني لتناول مشروع سد النهضة الاثيوبي الكبير والمباحثات الدولية حول السد والمشاكل البيئية المرتبطة به، اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة الدعم الخارج لمشروع سد النهضة من خلال استعراض اهم الدول المساهمة في تمويل المشروع لاسيما امريكا واسرائيل.

المبحث الاول

السياسة المائية لدول حوض النيل

يشكل حوض النيل تنوعاً جغرافياً فريداً بدءً من المرتفعات في الجنوب ويقل الارتفاع حتى يصل الى سهول فسيحة في اقصى الشمال، لذا فان نهر النيل يجري من الجنوب الى الشمال تبعاً لميل الارض، ويشكل اهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل لاسيما في مجال الزراعة وصيد الاسماك، الا ان هذا الاعتماد يتفاوت في اهميته والحاجة اليه بحسب توافر موارد مائية اخرى من عدمه، فبالنسبة للدول التي تحظى بموارد مائية اخرى مثل اثيوبيا، والتي تتمتع بنصيب وافر جداً من مياه الامطار يكاد يغطي ان لم يزيد مقدار ما تخسره من مياه نتيجة التبخر، لذا فان الهضبة الاثيوبية هي المنطقة الوحيدة في حوض النيل التي تتمتع بكميات اضافية من المياه[١]، اما الدول التي لا تحظى بأية موارد اضافية

اخرى من المياه وهي دولتا المصب مصر والسودان فهي تعتمد عليه بشكل كلي في كل استخداماتها، فهو كظاهرة جغرافية يضم مفردات حضارية وثقافية متداخلة وعلاقات بشرية متنوعة كلها عناصر من المفترض ان تجمع دول الحوض في تنظيم علاقات ايجابية تراعي مصالح التنمية والتقدم، الا ان المشكلة القائمة حالياً بين دول حوض النيل انها نابعة من الاختلاف فيما بينها في التوجهات التنموية، ومع ان حق استغلال المياه مشروع للدول المتشاطئة على هذا النهر، الا ان الخلاف هو في حجم المياه المتاحة للاستخدام في النشاط البشري المتنوع، وما هو قدر المياه اللازمة لاستمرار جريان نهر صحي لا يتعرض للجفاف موسمياً، وكيفية التوافق العقلاني على توزيع عادل بين المطالب المشروعة لكل دول حوض النيل[٢].

اولاً. دول حوض النيل

ويبلغ عدد الدول المشاركة في حوض نهر النيل احد عشر، وهي من المنبع إلى المصب كما يلي: بوروندي ويشغل نهر النيل فيها (٠,٤%) من مساحة الحوض الاجمالية ورواندا ويشغل (٠,٧%)، وتنزانيا(٢,٧%)، وكينيا(١,٥%)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠,٧%)، وأوغندا (٧,٤%) وإثيوبيا (١١,٧%)، وإريتريا (٠,٨%)، ويشغل نهر النيل في كل من والسودان وجنوب السودان نسبة(٦٣.٦%)، ومصر(١٠%) من مساحة الحوض[٣].

١. بوروندي/ يشكل حوض النيل فيها نسبة (٤٩,٦%) من مساحة الدولة ويعد نهر (كاجيرا)* الرافد الوحيد المباشر للنيل فيها[٤].

٢. رواندا/ تقع في منطقة البحيرات الافريقية العظمى وتعد بالإضافة الى بوروندي من اقليم الكونغو الكبير وهي احد دول منابع نهر النيل، وتمتلك اول منابع نهر النيل والمتمثل بنهر (كاجيرا) الذي ينبع من منطقة الحدود التنزانية الرواندية[٥].

٣. تنزانيا/ لها اطلالة على بحيرة فيكتوريا وعضو في منظمة (تنمية وتطوير حوض نهر كاجيرا)** ، وتسعى للقيام بالعديد من المشاريع الإروائية والسدود مما يؤثر على كمية الوارد المائي لدول المصب بنسبة ١٥%، الا ان عدم توفر الامكانات المادية احالت دون تنفيذ العديد من هذه المشاريع[٦].

٤. كينيا/ تشترك في بحيرة فيكتوريا احد منابع نهر النيل

٥. جمهورية الكونغو الديمقراطية/ تشترك مع دول حوض الهضبة الاستوائية بإغناء النيل بالمياه بنسبة تصل الى ١٥% وقد تعهدت بعدم اقامة أي مشروعات مائية تقلل من جريان المياه باتجاه بحيرة البرت(٧).

٦. اوغندا/ حيث يقع الجزء الاكبر من بحيرة فيكتوريا وهي المصدر الاساس لمياه النيل حيث تقع منابع النيل الابيض، تقع البحيرة في هضبة البحيرات الاستوائية الخزان الطبيعي لمنابع النيل، فضلاً عن العديد من البحيرات الاخرى، وان ١٣% من ايراد النهر السنوي يأتي من تلك المنطقة، واهم مشاريع اوغندا المائية (خزان اوين) انشأ على بحيرة فيكتوريا سنة ١٩٥٤ وكان لمصر مساهمة في بناءه كجزء من خطة التخزين المستمر التي تبنتها مصر(٨).

٧. اثيوبيا/ من اهم دول حوض النيل وذلك لان الوارد المائي للنهر فيها يشكل ٨٥% من اجمالي المياه الواردة من دول اخرى، حيث ينبع النيل الازرق من عدة روافد من الهضبة الاثيوبية والمنبع الرئيس له من بحيرة (تانا) اكبر بحيرات الهضبة الاثيوبية، وهو من اهم الروافد المغذية لنهر النيل، يجلب في المتوسط (٧٠ مليار م٣/سنة) من مياه الفيضانات الى السودان ومصر عند اسوان، لذا فان التحكم بهذه المياه عن طريق (سد النهضة) سيصيب دول المصب بأضرار كبيرة لا يمكن تجاوزها طوال فترة ملء بحيرة السد(٩).

٨. ارتيريا/ تعد من الدول الثانوية في حوض النيل لعدم وجود منابع مباشرة له فيها، فيما عدا نهر (سيتيت) الذي يشكل حدوداً طبيعية بين ارتيريا واثيوبيا، وبعد دخوله السودان من الجهة الشمالية الشرقية يلتقي بنهر عطبرة احد روافد النيل ويشكل الجزء الادنى من نهر عطبرة(١٠).

٩. جنوب السودان/ اصبحت احد اهم دول حوض النيل بعد انفصالها عن السودان في العام ٢٠١١، تقع ضمن اقليم البحيرات الافريقية العظمى وتساهم في تغذية نهر النيل بالعديد من الانهار والجداول، مثل نهر (السوباط) بفروعه (البيبور و البور)(١١)، وبحر الغزال الذي يعد الرافد الرئيس للنيل من الجهة الغربية ويجري عبر مستنقعات سود الى بحيرة (نو) في المكان الذي يلتقي فيه مع النيل الابيض، وبحر الجبل ـ الذي يعرف ايضاً باسم نهر البرت قبل دخوله جنوب السودان ـ حيث ينبع من بحيرة البرت ويلتقي في جنوب السودان مع نهر بحر الغزال ليشكلا النيل الابيض، ونهر (ادار) وهو احد فروع النيل الابيض في ولاية اعالي النيل في جنوب السودان ويلتقي بالنيل الابيض قرب قرية (ميلوب)، ونهر (اوتشوا) وهو من

انهار اوغندا يعبر الحدود الى جنوب السودان ليلتقي بالنيل الابيض[١٢]، ويجري النيل الابيض ضمن اقليم اعالي النيل في الاجزاء الشمالية الشرقية من جنوب السودان، فضلاً عن نهر كير وبحر الزراف والعديد من الانهار الموسمية المغذية لروافد النيل[١٣].

١٠. السودان/ فيها يلتقي روافد النيل الرئيسية (النيل الابيض، والنيل الازرق) في الخرطوم ليشكلا نهر النيل، وتتميز السودان دون دول الحوض الاخرى بإمكانية عقد اتفاقيات ثنائية معها دون الاخلال بحقوق الدول الاخرى، لذا عقدت مثر معها اتفاقية ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع السد العالي وخزان اسوان[١٤].

١١. مصر/ تمثل مصر دولة المصب التي يمر بها نهر النيل منفرداً دون روافد، وقد اقامت مصر مجموعة من المشاريع المائية اهمها القناطر الخيرية ٣٠كم جنوب القاهرة، وخزان اسوان في ١٩٠٢، قناطر زفتا واسنا ونجع حمادي في السنوات ١٩٠٣ و ١٩٠٩ و ١٩٣٠ على التوالي بهدف الاستفادة من خزان اسوان، السد العالي عام ١٩٦٠ بسعة تخزينية (١٦٢مليارم٣)[١٥].

ثانياً . السياسة المائية لدول حوض النيل

تختلف السياسة المائية لدول حوض النيل حسب ما تقتضيه مصالحها واحتياجاتها التنموية وامكانياتها المادية وقدراتها المائية، لذا فهناك مواقف مختلفة لهذه الدول لما يتعلق بنهر النيل:

أ . السياسة المائية لدول البحيرات الاستوائية والتي تضم (كينيا و اوغندا و تنزانيا و الكونغو و رواندا و بورندي) وقد اختلفت مواقف هذه الدول تبعاً لرؤيتها لأهمية مياه النيل، فدول بحيرة فيكتوريا (كينيا و تنزانيا) اشارت الى احتمال ان يكون لها مصالح في البحيرة مستقبلاً، قد تتعارض مع مصالح دول المجرى الادنى (مصر و السودان)، حيث تنوي كينيا زيادة استخدامها للمياه من (٢٨مليار م٣) الى (٤٨مليار م٣)، كما تحاول تنزانيا اقامة مشروع*** لإرواء مساحات من الاراضي عبر قناة بحيرة فيكتوريا، اما دول شرق افريقيا (رواندا و بورندي و الكونغو) امكانياتها من مياه الامطار والمياه الجوفية كافية لسد احتياجاتها المائية في حتى المستقبل القريب، لذا فإن خططها المستقبلية لاستخدام مياه النيل غير واضحة المعالم، ومع ذلك فقد طالبت منذ نهايات القرن الماضي بحوالي (٥ مليار م٣/ سنة) تلبيةً لاحتياجاتها المستقبلية[١٦].

ب . السياسة المائية الاثيوبية والتي ارتبطت بالقرار السياسي للدولة حيث ان طبيعة العلاقات بينها وبين دول المصب، ومواقفها من قضايا الصراع الاثيوبي ـ الارتيري والارتيري ـ الصومالي، فضلاً عن علاقاتها مع اسرائيل، كل ذلك انعكس بشكل مباشر على سياستها المائية والتي تمثلت بإعلانها المستمر ومنذ العام ١٩٥٦ اي بعد استقلالها باحتفاظها بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل داخل حدودها لمصلحة شعبها، وتحاجج بشأن استخدامات المياه وفق اعتبارات المساهمة المائية في الحوض[١٧]، اذ تساهم بـ (٧٢مليار م٣/سنة) من مجمل الوارد المائي البالغ (٨٤مليار م٣/سنة) عند اسوان، اي تتحكم بحوالي ٥٩% من مياه النيل[١٨]، وترى انها لا تحصل الا على (٦٠٠مليون م٣/سنة) فقط، لذا بدأت بالمطالبة بحصص مساوية من المياه وكانت من اشد الدول اعتراضاً على مشروع السد العالي، فضلاً عن مواقفها الرافضة لكل الاتفاقيات السابقة لاستقلالها والتي وقعتها نيابةً عنها الدول الاستعمارية****، لأنها تعتبرها انتقاصاً من سيادتها، لذا لا تعترف بأية اتفاقية قائمة او التزامات اخرى تمنعها من لتصرف كما تشاء في مياه النيل التي في اراضيها، واستطاعت ان تكون جبهة معارضة من (كينيا و اوغندا و تنزانيا و ارتيريا) تؤيدها في مواقفها[١٩].

جـ . السياسة المائية السودانية التي تأثرت بطبيعة النظام المائي في السودان اذ تمتلك إيرادات مائية تتوزع بين المياه الجوفية والتي تقدر بـ (٦,٧٩مليار م٣) والمياه السطحية حيث يتجمع فيها الكثير من الجريان المائي السطحي بنسبة ٦٥% من الهضبة الاثيوبية و ٢٠% من الهضبة الاستوائية و١٥% ما تساهم به الاحواض الداخلية الا ان هناك فواقد كثيرة تحدث اثناء جريان النيل خلال السودان تبلغ في المعدل (٥٢ مليار م٢/سنة) ليصل مجموع الوارد المائي عند اسوان (٨٤ مليار م٣/سنة) لذا اعتمدت السودان من اجل السيطرة على مياه النيل واستثمارها انشاء السدود والخزانات مثل خزان (سنار) وسد (الروصيرص) وسد (جبل الاولياء) وسد (خشم القربة) كما لجأت الى عقد الاتفاقات المائية مع دول الحوض لاسيما مصر[٢٠].

جـ . السياسة المائية المصرية تمحورت حول مبدأ اساسي من بين مجموع المبادئ الحاكمة التي بنيت عليها نظرية (الامن الوطني المصري)، اذ تعد مصر الدولة الاكثر تضرراً والاكثر استفاداً من نهر النيل من بين دول الحوض الاخرى اذ لا يوجد في اقليمها اي منابع

او روافد للنهر، لذا فقد انعكس ذلك على السياسة الخارجية المصرية وجعل الدبلوماسية المصرية تسعى الى تشجيع فكرة التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي للتغلب على مشكلات المياه[٢١].

ثالثاً . العلاقات بين دول الحوض

اتسمت العلاقات بين دول حوض النيل بالصراع وكثرة الخلافات، وهناك عوامل عديدة تؤدي الى توتر العلاقات بين الدول المتشاطئة على الانهار، كالحاجة الى المياه وهو يمثل انعكاساً للتصورات لدى دول الحوض ويوجههم نحو التعاون او النزاع، فاذا كان الامر السائد هو تحرك الاطراف بوازع من مصالحها فان ذلك سيدفع في اتجاه العمل المشترك، اما اذا كانت تحاول تحقيق مصالحا دون الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الاطراف الاخرى واحقيتها فسيزداد الضغط باتجاه النزاع، والعامل الاخر مرتبط بوضع الدول المتشاركة في حوض النهر، الذي يتيح لدول الحوض الاعلى مزايا وامكانية التحكم بشكل اكبر من دول الحوض الادنى، اما العامل الثالث فيرتبط بالقوة والتي تسمح بفرض الارادة على المتنافسين مهما بعدت المسافة مما يمكنهم في التحكم بسلوكهم ازاء مشاكل المياه[٢٢]، وتعتبر مياه النيل مصدراً للنزاع المائي واخذت ملامح النزاعات بالظهور في منطقة الحوض على الرغم من وجود اتفاقات مائية بين الدول المتشاطئة، نتيجة لعدة عوامل اهمها شعورها بالغبن الذي لحق بها خلال الحقبة الاستعمارية التي اجازت لنفسها عقد اتفاقات دولية نيابةً عن الدول التي تقع تحت رعايتها، مما ادى لاحقاً الى الزام هذه الدول بعد استقلالها بتلك الاتفاقات وفقاً للقانون الدولي، وعمدت بعض دول الحوض على إبطال هذه الاتفاقات من جانب واحد وبتحريض من دول اقليمية، وتعاني مجموعة دول حوض النيل من مشاكل عديدة كعدم الاستقرار السياسي المتباين بين الدول او الحروب الاهلية في بعضٍ منها، فضلاً عن المشاكل المستعصية في اقتصاداتها وديونها الخارجية، وقلة مواردها المالية المتاحة مما يؤدي الى اخفاق مشاريعها التنموية، كما تعاني من نمو سكاني متزايد لا يتناسب مع امكاناتها الامر الذي يزيد من الامية والفقر، ومما يزيد الامر سوء في بعض الدول انها تعاني من المجاعات والجفاف، والتناحر فيما بينها بسبب مشكلات عديدة لاسيما الحدودية، اضافةً الى حالة التباين الشاسع فيما بينها بمستوى التقدم الحضاري[٢٣].

رابعاً . اتفاقيات المياه حول نهر النيل

تستند بعض دول حوض النيل لاسيما مصر في مفاوضاتها حول مياه نهر النيل الى مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الاتفاقيات الدولية السابقة حول المياه والحقوق التاريخية ومبدأ الاخطار المسبق، ومن ابرز هذه الاتفاقيات[٢٤]:

أ . بروتوكول روما ١٨٩١/ بين بريطانيا نيابةً عن مصر والسودان وايطاليا التي كانت تحتل ارتيريا، وتعهدت ايطاليا بعدم اقامة اية مشاريع لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن ان يؤثر في تدفقات نهر النيل الى الدول الاخرى.

ب . اتفاقية لندن ١٩٠٦/ بين بريطانيا التي تمثل مصر والسودان وفرنسا وايطاليا حيث تتعهد هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل الازرق والنيل الابيض وروافدهما وعدم اجراء اي مشاريع عليهما من شأنها ان تنقص من كمية المياه المتجهة نحو المجرى الرئيسي للنهر.

جـ . اتفاقية روما ١٩٢٥/ وهي مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا تعترف فيها ايطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الازرق والابيض وروافدهما وتتعهد بعدم اجراء اي مشاريع عليها من شأنها ان تنقص من كمية المياه المتجهة نحو المجرى الرئيسي للنهر.

د . اتفاقية ١٩٢٩/ بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كل من السودان واوغندا وتنزانيا، وهي متناغمة مع جميع الاتفاقات السابقة ونصت على عدم اقامة اية اعمال ري او مشاريع كهرومائية او اية اجراءات اخرى على النيل وفروعه او البحيرات التي ينبع منها بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية.

هـ . اتفاقية ١٩٥٩/ بين مصر والسودان وهي مكملة لاتفاقية ١٩٢٩ وليست ملغيةً لها حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لمصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك والمتمثلة برغبة مصر لإنشاء السد العالي ومشروعات اعالي النيل لزيادة ايرادات النهر واقامة العديد من الخزانات في اسوان وحددت هذه الاتفاقية لأول مرة كمية المياه لكلا البلدين بـ (٥٥,٥مليار م٣/سنة) لمصر و (١٨,٥مليار م٣/سنة) للسودان.

و . اتفاقية ١٩٩١/ بين مصر واوغندا والتي اكدت اوغندا فيها على احترامها لما ورد في اتفاقية ١٩٥٣ التي وقعتها بريطانيا نيابةً عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً باتفاقية ١٩٢٩، كما نصت على ان السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب ان تناقش وتراجع بين كل من مصر واوغندا داخل الحدود الامنة بما لا يؤثر في احتياجات مصر المائية.

ز . اطار تعاون يوليو ١٩٩٣/ بين مصر واثيوبيا وينص على عدم قيام اي من الدولتين بعمل اي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب الضرر بمصالح الدولة الاخرى.

ح . اتفاقية (عينتيبي) (الاتفاقية الاطارية) ٢٠١٠/ التي وقعت عليها خمس دول لتأسيس (مفوضية حوض النيل) وهي اثيوبيا واوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا دون الاخذ بنظر الاعتبار اعتراض كل من مصر والسودان ـ لأنها انهت بشكل ضمني الحصص المائية التاريخية المصرية والسودانية والمتفق عليها في اتفاقية ١٩٥٩ـ ثم بادرت بوروندي بالتوقيع عليها في ٢٠١١ ليكتمل النصاب القانوني ست دول نيلية، ومما زاد من تأزم الموقف بين دول الحوض انفصال جنوب السودان واعلانها التبرؤ من اتفاقية ١٩٥٩، والتلويح للانضمام الى اتفاق (عينتيبي)[٢٥].

المبحث الثاني

مشروع سد النهضة الاثيوبي الكبير

من اكثر القضايا التي تؤدي الى توتر العلاقات بين دول حوض النيل هو ملف مياه نهر النيل، وقد تطورت العلاقات بشكل سلبي بعد التحرك الاثيوبي المكثف لإنشاء عدد من السدود على منابع النيل خلال العقد الاخير، وجاء التطور الاعقد والاهم حينما استغلت اثيوبيا حالة الارتباك الداخلي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عندما قامت بالإعلان عن مشروع السد بمواصفات فنية من شأنها ان تهدد الامن المائي لدول المصب لاسما مصر.

١. تفاصيل انشاء السد

اعلنت اثيوبيا في شباط من العام ٢٠١١ عن عزمها إنشاء سد (بودر) على النيل الازرق والذي يعرف ايضاً بسد (هيداسي) ووضعت حجر الاساس في نيسان من العام ذاته، على بعد (٢٠ ـ ٤٠ كم) من الحدود السودانية[٢٦] (خارطة ١)، وهو مكان متطرف جاء نتيجة لاستشارة قدمها (مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح) (U.S.Bureau of reclamation)

الذي قام بمسح شامل للنيل الازرق منذ ١٩٥٦ ولغاية ١٩٦٤، واقترح المكتب في تقريره ٣٢ مكان لإنشاء السدود لأغراض الري واخرى لإنتاج الطاقة الكهربائية أو متعددة الاغراض، وكان اكبرها قرب الحدود السودانية وهو المكان الحالي لسد النهضة، الذي اطلق عليه في حينها بسد الحدود (Border Dam) كما عرف ايضاً باسم المشروع (X)، ثم اعيد تسميته بسد الالفية (Millennium Dam) ثم اطلق عليه سد النهضة الاثيوبي الكبير (Grand Ethiopian Renaissance Dam) اختصاراً (G.E.R.D)، وربما كان اختيار مكان السد رداً امريكياً على اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان وبداية انشاء السد العالي في مصر، لاسيما وان هذا الموقع يتحكم في كل مياه النيل الازرق وروافده[٢٧].

خارطة (١)

موقع سد النهضة الاثيوبي في منطقة بني شنقول

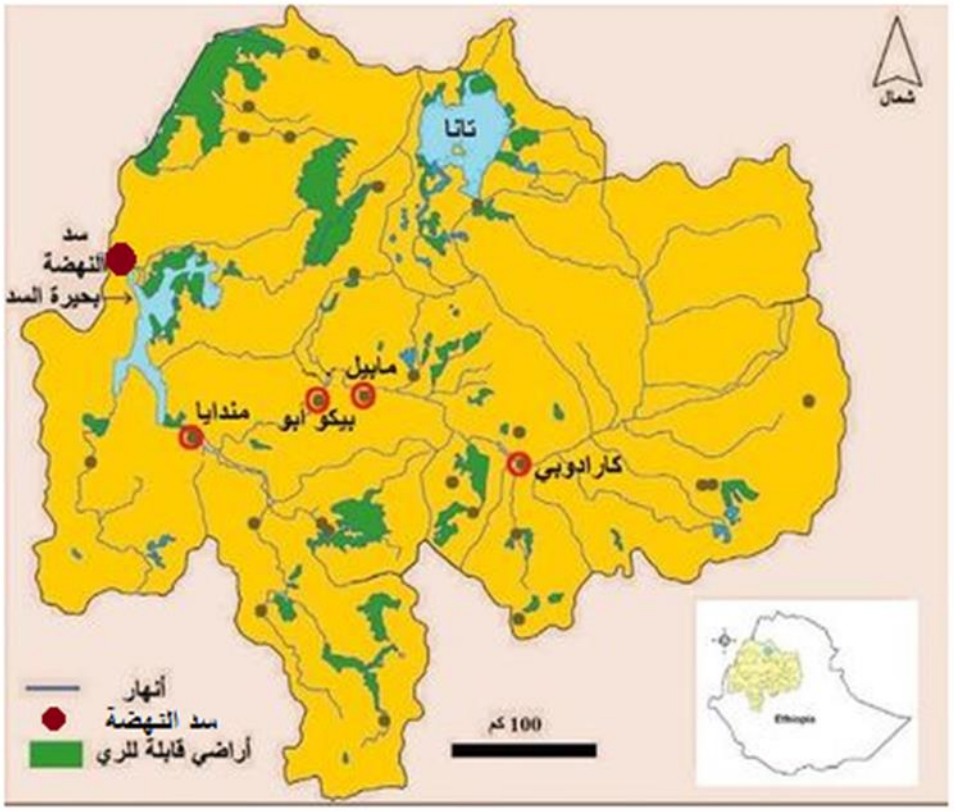

المصدر: الموقع على شبكة الانترنيت على الرابط : http://www.marefa.org

يتكون السد من جزئين الاول وهو السد الرئيسي خرساني على مجرى النيل الازرق على ارتفاع (١٤٥م) وطول (١٨٠٠م) كما يحتوي على ثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب البحيرة التخزينية، اما السد الثاني فهو سد مكمل بارتفاع (٥٠م) وطول (٥ كم) لزيادة حجم التخزين المائي ليصل الى (٧٤ مليار م٣/ سنة)، ويحتوي تصميم السد على ١٥ وحدة كهربائية قدرة كل منها (٣٥٠ ميجاوات) بواقع (١٠ توربينات) لتوليد الكهرباء على الجانب الايسر و (٥ توربينات) على الجانب الايمن بأجمالي طاقة (٥٢٢٥ ميجاوات) مما يجعل السد الاول في افريقيا والعاشر عالمياً على قائمة اكبر السدود لإنتاج الكهرباء[٢٨].

التكلفة المعلنة لإنشاء السد (٤,٨مليار دولار) منها (١,٨ مليار دولار) قيمة التوربينات، وستقوم الحكومة الاثيوبية بتمويل (٣ مليار) بهيئة سندات تباع للشعب والعاملين في الخارج، وقد عهد بناء السد بالأمر المباشر الى شركة ايطالية (Saline Construttori) والتي سبق وبنت العديد من السدود الاثيوبية منها (جلجل ١) و(جلجل ٢) و (سد بليني) قرب بحيرة (تانا) في حين تقوم الشركة الفرنسية (Alstom) بتوريد توربينات الطاقة[٢٩].

٢. المباحثات الدولية حول السد

بدأت اثيوبيا ببناء السد وكانت تتفاوض مع مصر والسودان حول السعة التخزينية للسد المقترح والتي قدرت في حينها (١٤ ـ ١٦ مليار م٣) حتى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ في مصر حيث استغلت اثيوبيا اضطراب الاوضاع عقب الثورة واعلنت البدء ببناء السد رسمياً في نيسان من العام نفسه لكن بقدرة تخزينية (٧٤مليار م٣) وبدأ العمل دون اخطار مصر رسمياً بالدراسات الفنية الخاصة بالسد ومن ثم الحصول على موافقتها، لذا سعت مصر الى حل الازمة المترتبة على ذلك بتشكيل لجنة ثلاثية دولية[٣٠] لغرض (تقييم الدراسات الاثيوبية للسد) والتي قدمت تقريرها في ٢٠١٣ بإدانة اثيوبيا حيث كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الاثار السلبية المترتبة على بناء السد نتيجة لتقاعس اثيوبيا عن مدها بتلك الدراسات، وطالبت بإعادة واستكمال الدراسات الانشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ليتم تشكيل (لجنة وطنية للخبراء)، وتوقفت اجتماعات اللجنة الدولية لفترة لتعود واستأنف عملها في ٢٠١٤ بسبب عدم موافقة اثيوبيا على المطالب المصرية بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة على الدراسات لضمان الحيادية، واعقب ذلك توقيع (اعلان المبادئ) بين الدول الثلاثة مصر والسودان واثيوبيا في الخرطوم في اذار ٢٠١٥،

وجاء فيه اعتراف مصر والسودان بالسد الا انه لم يتعرض للسعة التخزينية له، كما نص على حق اثيوبيا في استخدام السد في توليد الكهرباء وللأغراض التنموية الاخرى، ولم ينص على الالتزام بجميع الاتفاقات التاريخية السابقة ومبدأ الاخطار المسبق[٣١]، الا ان الجانب الاثيوبي اشرف على الانتهاء من بناء السد ضارباً عرض الحائط بمبادئ وقواعد القانون الدولي.

٣. الاثار البيئية المترتبة على انشاء السد

تتعرض كل الانهار التي تجري في الهضبة الاثيوبية الى تراكم الطمى في بحيرات السدود نتيجة التركيب الجيولوجي الصخري كثير الفوالق والانكسارات، وهذا الطمى المترسب في قاع البحيرات سرعان ما يقلل حجم حوض التخزين للسد مستقبلاً، كما ان مناطق شرق افريقيا من المناطق النشطة زلزالياً مع تكوين الاخدود الافريقي العظيم في اثيوبيا والبحر الاحمر، كما ان اكتمال بحيرات السدود تسبب بسبب ثقل المياه المخزونة كثير من الزلازل المختلفة القوة، هذا فضلاً عن ان تسرب المياه من الفوالق والانكسارات الكثيرة في هضبة الحبشة يؤدي الى انزلاقات صخرية كبيرة وصغيرة غير محسوبة نظراً للسرعة المرغوبة في تنفيذ المشروعات[٣٢].

المبحث الثالث

الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي

هناك اطراف دولية مشاركة في بناء وتمويل سد النهضة، وتعمدت اثيوبيا اشراك العديد من المستثمرين الاجانب في تمويل وانشاء السد من ايطاليا وفرنسا والصين واسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية التي قامت بطرح رؤوس الاموال للاستثمار الزراعي في الاراضي المحيطة بالسد، وكانت محاولات اثيوبيا للحصول على تسهيلات لمشاريع استثمارية واسعة في اراضيها بإتمام تنفيذ سد النهضة لضمان الدعم الدولي للمشروع.

١. الدول المانحة والداعمة لمشروع السد

أ . موقف البنك الدولي / يلعب البنك الدولي دوراً مهماً في شأن عمليات تمويل المشروعات النهرية ومن بينها بناء وتشييد السدود المائية، الا ان السياسة التمويلية للبنك الدولي تقوم على اساس وجوب الاخطار المسبق من قبل الدولة صاحبة المشروع وذلك بعده المبدأ الرئيس الحاكم لأي مشروع مقام على حوض نهر دولي، حيث ان من اهم مبادئه عند

تمويل عمليات بناء السدود المائية هو عدم الاضرار لباقي دول الحوض، لذا على الدول الراغبة في اقامة مشروع مائي الحصول على موافقة الدول المتشاطئة ولا يقبل تمويل مشروعات مائية لا تحظى بقبول من جانب الدول المتشاطئة كما يرفض تمويل السدود الكبرى التي يترتب عليها ضرر كبير[٣٣]، فضلاً عن عدم جدواها الاقتصادية كما انها في الغالب تكون محل اثارة للمشكلات السياسية مع الدول المتشاطئة، لذا احجم البنك الدولي عن تمويل سد النهضة واعلن انه لن يقدم اية مساعدات مالية او فنية الا بعد موافقة الدول المتشاطئة على النهر واتهم الخطة الاثيوبية الخاصة بتوسع انتاج الطاقة الكهربائية بانها غير واقعية، لاسيما التوسع في شبكات التوزيع[٣٤].

ب . الدعم الدولي والاقليمي لأثيوبيا/ حاولت القاهرة في العام ٢٠١٢ استغلال ورقة التمويل في ظل اعتراضها على مشروع السد وشرعيته ومن ثم لم تقدم اي دولة على التمويل، الامر الذي دفع رئيس وزراء اثيوبيا في حينها الى اتخاذ قرار تمويل السد ذاتياً من خلال بيع السندات الى الشعب الاثيوبي بحدود (٣ مليار دولار) لكن ذلك لم يمنع العديد من الدول الى تقديم الدعم لإنشاء السد.

جـ . الصين/ دخلت الصين كشريك اساسي في بناء السد منذ العام ٢٠١٣ حين وقعت شركة الطاقة الكهربائية الاثيوبية مع شركة المعدات والتكنلوجيا المحدودة الصينية اتفاقية لإقراض اديس ابابا ما يعادل مليار دولار من اجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية الخاص بالسد، بالإضافة الى الخبرات البشرية التي تشارك بها الصين، كما قام بنك الصين الصناعي بإقراض اثيوبيا (٥٠٠ مليون دولار) في العام ٢٠١٠ من اجل اعداد الدراسات للسد في بدايته لتصبح اكبر دولة مشاركة في بناء السد[٣٥].

د . ايطاليا/ تعد احد المساهمين بالمشروع من خلال شركة(Saline Construttori) المتخصصة بتشييد السدود والتي تقوم ببناءه منذ العام ٢٠١١[٣٦].

هـ . فرنسا/ حيث تقوم الشركة الفرنسية (Alstom) بتوريد توربينات الطاقة بقيمة (١,٨ مليار دولار) [٣٧].

و . تركيا وقطر/ يقومان بتمويل السد من خلال تمويل مشروع استثماري زراعي ضخم لزراعة مليون ومئتان الف فدان في منطقة السد وان تسديد الدفعة الاولى من التمويل ساهم في زيادة وتيرة العمل في بناء السد، اضافة الى مشاريع اخرى لتطوير السكة الحديد[٣٨].

ز . التمويل الخاص/ جاء التمويل من خلال رجل الاعمال السعودي (محمد العامودي) بتبرعه بـ (٨٨ مليون دولار) ضمن المبادرة التي اعلنتها اثيوبيا لتمويل السد ذاتياً باعتباره اثيوبي المولد لأب سعودي[٣٩].

ح . الدول الافريقية/ موقف بعض الدول الافريقية المتشاطئة على نهر النيل واضح بعد انضمامها للاتفاقية الاطارية (عينتيبي) بقبول مشروع السد ومساندته للفائدة المستقبلية التي ستعود عليهم خصوصاً فيما يتعلق بالاستفادة من مشروع انتاج الطاقة الكهربائية التي تنوي اثيوبيا بيعها، واصبح الموقف السوداني في الفترة الاخيرة اكثر قرباً الى الجانب الاثيوبي حيث ترى ان السد في مصلحتها لأنه سيحد من كمية الطمى المتراكم والمتدفق مع النيل الى اراضيها، كما سيحسن من قدرتها على التحكم في فيضانات النهر، فضلاً عن تخطيطها لشراء الكهرباء التي سيولها السد[٤٠].

٢. التعاون الاثيوبي ـ الامريكي

حظيت منطقتي القرن الافريقي وحوض النيل باهتمام امريكي متزايد يفوق ما عداها من مناطق القارة الافريقية الاخرى، اذ تمثل المنطقتان حلقة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه القارة الافريقية، وتتضح هذه الاهمية عندما اطلقت امريكا في التسعينيات من القرن الماضي اسم القرن الافريقي الكبير لتجمع بين المنطقتين، وقد وجدت الولايات المتحدة في اثيوبيا الارضية الخصبة لتحقيق مصالحها وأحد الاهداف الاستراتيجية المهمة لها، كونها تشكل مصدراً مهماً من مصادر تغذية مياه النيل، ولما كانت مصر والسودان تعتمد كلياً على مياه النيل لذا فإن اثيوبيا أصبحت ورقة ضغط جيوبولتيكية تهدد هتين الدولتين باستمرار، وذلك من خلال تنكر الاخيرة للاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل، وتوسعها في انشاء السدود على روافد النيل الازرق، ورفض التعاون والتنسيق مع سائر دول الحوض وعدم السماح بإجراء اية رقابة هيدرومترولوجية على روافد النيل[٤١].

بدأ الدعم الامريكي للمشاريع المائية الاثيوبية منذ ستينيات القرن العشرين من خلال ما قام به المكتب الامريكي لاستصلاح الاراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح (٤٠٠الف) هكتار من الاراضي الزراعية عند الحدود السودانية ـ الاثيوبية، والتي في حال تنفيذها تؤدي الى خفض تدفقات مياه النيل الى دول المصب بنحو (٥ مليار م٣)[٤٢]، كما

اقترحت الدراسة انشاء (٣٣) سد وخزان على النيل الازرق، يمكن أن توفر المياه لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهرومائية، وكان من بينها سد الحدود (سد النهضة)[٤٣].

٣. التعاون الاثيوبي ـ الاسرائيلي

ان من اهم الاستراتيجيات الاسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه العربية بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، وترى انها في حاجة مستمرة الى زيادة مواردها المائية لري المزيد من الاراضي الزراعية تغطية حاجة السكان المتزايدة بسبب زيادة اعداد المهاجرين وتحقيق الرفاهية لهم، واخذت تتطلع الى الحصول على المياه من النيل الى الفرات، لذا اتجهت لتأمين حاجاتها المائية من خلال التنسيق مع دول تتمتع بموارد مائية كبيرة وتمتلك مصادر المياه[٤٤].

ترتبط اسرائيل بعلاقات وطيدة وفريدة مع اثيوبيا لاسيما وانها تولي اهتماماً كبيراً بأن لا يكون البحر الاحمر بحراً عربياً فقط لذا فهي تساعد اثيوبيا بكل الوسائل الممكنة، ومساهمة اسرائيل في بناء السدود على منابع النيل تعد احد الطرق للتعاون مع اثيوبيا لتهجير اعداد كبيرة من اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) الى اسرائيل، ويظهر التعاون الاثيوبي الاسرائيلي في الجانب المائي بعدة اشكال منها:

أ . تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لاستغلال مياه النيل من خلال متابعة الخبراء الاسرائيليين لعمليات المسح الجيولوجي للهضبة الاثيوبية التي تم اختيارها لإنشاء العديد من السدود[٤٥].

ب . تقوم اسرائيل بتحريض اثيوبيا على التنصل من الاتفاقات المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ المشاريع المائية على منابع النيل.

جـ . قامت اسرائيل بالتنسيق مع اثيوبيا وبالاتفاق مع زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على ايقاف العمل في قناة (جونقلي) على النيل الابيض وقد تكفلت اسرائيل في حينها بتقديم العوم العسكري والمالي للحركة الانفصالية لتمرير المخطط الاسرائيلي الاثيوبي حول المياه[٤٦].

د . تحاول اسرائيل من خلال تعاونها مع اثيوبيا الى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق واعلنت اثيوبيا عن عزمها على تنفيذها ويصل عددها الى ٤٠ مشروع تشمل (٣٦ سد) على النيل الازرق لاستصلاح (٤٠٠ الف) هكتار من الاراضي الزراعية وانتاج (٣٨ مليار كيلو وات)

من الطاقة الكهربائية، ومن اهم هذه المشاريع السد التخزيني على نهر (فشقا) احد روافد النيل الازرق وقد يقطع (٢٥مليار م٣) من المياه، وتتوسع اثيوبيا بهذا المشروع بإقامة خزانين على النهر نفسه بمساعدة اسرائيلية مباشرة، وقد حاولت اسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل هذا المشروع على ان يتولى الخبراء الاسرائيليون وضع الدراسات الفنية والاشراف على التنفيذ الا ان البنك الدولي رفض المشروع بسبب تكلفته العالية بالنسبة لإمكانات اثيوبيا الاقتصادية، فتحولت اثيوبيا الى البنك الافريقي للتنمية الذي وافق مشترطاً موافقة دول المصب، كما قامت اسرائيل ببناء سد على منشأ احد فروع النيل الازرق الذي يمد النيل بحوالي ٧٥% من المياه لحجز نصف مليار م٣ مقابل قيام اثيوبيا بتقديم تسهيلات لإسرائيل في جزيرة (دهلك) و (فاتيما) لإقامة قواعد عسكرية فيها[٤٧].

هـ . وقعت اسرائي اتفاقاً مع اثيوبيا يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتم انتاجها من سد النهضة، وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء الى كينيا، وخط اخر الى جنوب السودان[٤٨]، ولا شك ان عقود توزيع الكهرباء تظهر ان اسرائيل جزء اساسي من عمليات وسياسات التشغيل بالسد.

و . اتخذ التنسيق الاسرائيلي الاثيوبي شكلاً جديداً في عهد (منجستو وايلاماي) حيث امتدت اخطاره الى جنوب السودان حيث يشكل حوض بحر الجبل الشريان الرئيس الثاني لنهر النيل[٤٩]، وهذا يشكل خطراً على دول المصب مصر والسودان ففي الوقت الذي تسعى فيه اثيوبيا على السيطرة الكاملة على النيل الابيض، تلجأ الدول المنفصلة الجديدة (جنوب السودان) للسيطرة على الشريان الاخر المهم لنهر النيل وهو بحر الجبل.

الخاتمة:

تمتلك اثيوبيا المنابع الرئيسية والمهمة لنهر النيل وتزود النهر بحوال ٨٥% من وارداته المائية تأتي من مياه النيل الازرق الذي ينبع من بحيرة (تانا) الاثيوبية، ونظراً لما يعانيه الاقتصاد الاثيوبي من تدهور، يعطيها الحق في استثمار ثروتها المائية لتطوير اقتصادها لاسيما في الجانب الزراعي حيث تروم الى استصلاح ما يقارب ٤٠٠الف هكتار من الاراضي عند الحدود مع جنوب السودان، الامر الذي يتطلب اقامة العديد من المشاريع المائية، لكن هذا لا يعني التجاوز على الحقوق المائية التاريخية لدول الحوض الاخرى لاسيما مصر والسودان والتي تؤكد عليها الاتفاقات المائية والاعراف الدولية المتعلقة

باستثمار المياه الدولية، والتي غالباً ما تحاول اثيوبيا تجاهلها، كما تنكرت للاتفاقات المائية المبرمة بين دول الحوض لاسما اتفاق ١٩٢٩ و ١٩٥٩ والتي تثبت حقوق مصر والسودان بمياه النيل وتحدد حصصهم المائية من اجمالي الوارد المائي عند اسوان والبالغ (٨٥ مليار م٣) بواقع (٥٥,٥ مليار م٣) لمصر و (١٨,٥مليار م٣) للسودان، بحجة ان هذه الاتفاقات تعود الى عهود الاحتلال الاجنبي للدول الافريقية ابرمتها الدول المحتلة تحقيقاً لمصالحا في مستعمراتها وهي بذلك اتفاقيات اذعان عدتها اثيوبيا غير مشروعة، ومما زاد من الامر سوء انسحاب عدد من الدول المتشاطئة من هذه الاتفاقات الامر الذي سيضر بالمصالح المائية لدول المصب مصر والسودان.

لقد اثار اعلان اثيوبيا مباشرتها ببناء سد النهضة في العام ٢٠١١ على النيل الازرق ازمة بين دول حوض النيل لأنه سيؤثر على حصص مصر والسودان المائية لاسيما وان اثيوبيا استغلت الاوضاع السياسية المرتبكة في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ لتعلن انشاء السد ضمن مواصفات تختلف عن تلك التي كانت تتفاوض حولها مع كلا الدولتين، حيث كان من المقرر ان تنشأ السد بطاقة خزنية (١٤ ـ ١٦ مليار م٣) لكنها اليوم ستنجز المشروع بطاقة (٧٤ مليار م٣)، ورغم رفض البنك الدولي تمويل المشروع لتكاليفه العالية التي لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي الاثيوبي، الا ان اثيوبيا تعتمد في تمويل السد ذاتياً من خلال بيع السندات الى الشعب الاثيوبي بحدود (٣ مليار دولار) لكن ذلك لم يمنع العديد من الدول الى تقديم الدعم لإنشاء السد سواء كان ذلك بالمساعدات المباشرة او غير المباشرة، ومن اكثر الدول الداعمة للمشاريع المائية الاثيوبية هي امريكا واسرائيل.

الهوامش:

١. وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٤، ص٩١.

٢. محمد رياض، مصر وسد النهضة الاثيوبي، السياسة الدولية، مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص٧٠.

٣. راكي نور محمد، ارتيريا والنيل ابعاد واستنتاجات من قراءات مختلفة، الموضوع على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ على الرابط:
http://www.farajat.net/ar/2011/04/28 تمت قراءة الموضوع في ٢٠١٨/٦/٥، الساعة ٠٩:٣٠ص.

* نهر كاجيرا.. احد روافد النيل من الهضبة الاستوائية

٤. وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق ، ص ٢٥.

٥. لمزيد من التفاصيل راجع الموضوع على شبكة الانترنيت على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7

** منظمة تنمية وتطوير حوض نهر كاجيرا.. انشئت في١٩٧٧ من بوروندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا حيث تقدمت إلي مجلس محافظي برنامج الامم المتحدة للتنمية الذي أوصي بانشاء(خزان رسومو) علي نهر كاجيرا عند الحدود الرواندية البروندية التنزانية، وقد نصت الاتفاقية علي أنها مفتوحة لكل دول نهر النيل مما حدا بأوغندا للانضمام للاتفاقية في ١٩٨١. لمزيد من التفاصيل راجع: عادل محمد خير، نهر النيل التزامات دول المنبع وحقوق دول المصب، جريدة الاهرام المسائي، العدد ٨٥٥١، ٢٠١٤/٩/٢٥، الموقع على الرابط:

http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=92502

٦. وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق ، ص ٢٧.

٧. المصدر نفسه، ص ٢٨.

٨. المصدر نفسه، ص ١٨.

٩. محمد رياض، مصدر سابق، ص ٧١.

١٠. - لمزيد من التفاصيل راجع الموضوع على شبكة الانترنيت على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%87%D8%B1_%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%AA

١١. ابراهيم تيلار كوج كون، نهر النيل وعلاقات جنوب السودان ومصر المستقبلية، منشور على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢، على الرابط:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=77804:2015-02-12-08-18-01&catid=34:0-6-8-3-1-6-8&Itemid=55

تمت قراءة الموضوع بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦، الساعة ١٠:٠٠ص.

١٢. لمزيد من التفاصيل راجع الموضوع على صفحة الانترنيت على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81:%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

١٣. ابراهيم تيلار كوج كون، مصدر سابق.

١٤. وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق ، ص ٢٩.

١٥. المصدر نفسه، ص ٣٠.

*** المشروع التنزاني (سميث ـ ساوند) وهو مشروع مخطط لإروائه عبر قناة بحيرة فيكتوريا، الا ان ذلك يتطلب طبقاً للقانون الدولي الاتفاق مع دول الحوض الاخرى.

١٦. محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ط١، عمان، ص١٨٣.

١٧. محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص١٢٧ ـ ١٣٠ .

١٨. ـ زياد خليل الحجار، الامن المائي والامن الغذائي العربي، دار النهضة العربية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٦٣، ١٣٢.

**** اكدت المادة ١٢/١١ من اتفاقية فينا لعام ١٩٧٨ على ان المعاهدات والاتفاقات السابقة تظل سارية المفعول وتمثل التزاماً وقيداً على الدول الوارثة، واطلق على التوريث الدولي مصطلح استخلاف المعاهدات بناءً على توصية محكمة العدل الدولية في العام ١٩٩٦، راجع محمد احمد السامرائي، مصدر سابق، ص٢٠٣.

١٩. وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق، ص ١٢٢.

٢٠. محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، مصدر سابق، ص ١٣٩ـ ١٥٠.

٢١. محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط ، مصدر سابق، ص ١٨٩.

٢٢ـ زياد خليل الحجار، مصدر سابق، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

٢٣. وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق، ص ١٣٣.

٢٤. عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في ازمة سد النهضة التحديات والخيارات، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، ٢٠١٦، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

٢٥. محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، ٢٠١٦، ص٣٠.

٢٦. المصدر السابق، ص٣١.

٢٧. محمد رياض، مصدر سابق، ص٧٢.

٢٨. محمد سالمان طايع، مصدر سابق، ص ٣١.

٢٩. محمد رياض، مصدر سابق، ص٧٢.

٣٠. مساعد عبد العاطي شنيوي، الاليات القانونية الدولية لحل ازمة سد النهضة، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠٦، ٢٠١٦، ص ٤٩.

٣١. عماد حمدي، مصدر سابق، ص١٧٦.

٣٢. محمد رياض، مصدر سابق، ص٧٢.

٣٣. ابراهيم السيد احمد رمضان، المسؤولية القانونية للأطراف الثالثة في مشروع سد النهضة، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٤، ٢٠١٦، ص ٢٢.

٣٤. محمد سالمان طايع، مصدر سابق، ص٣٢.

٣٥. ممولو مشروع سد النهضة الاثيوبي ، الموضوع على شبكة الانترنيت ، نشر الخبر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠، على الرابط: http://www.velogate.com/1960382 تم قراءة الخبر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨، س ١٢:٣٠ب.ظ

٣٦. المصدر السابق نفسه.

٣٧. محمد رياض، مصدر سابق، ص٧٢.

٣٨. ممولو مشروع سد النهضة الاثيوبي ، مصدر سابق.

٣٩. المصدر نفسه.

٤٠. عماد حمدي، مصدر سابق، ص١٧٨.

٤١. محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ٢٨١ـ ٢٨٢.

٤٢. المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

٤٣. عباس محمد شراقي، سد النهضة (الالفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، اعمال مؤتمر (ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل) للفترة ٣٠ ـ ٣١آيار، ٢٠١١، ص ٤.

٤٤. محمد عادل عثمان، العلاقات المائية بين اسرائيل واثيوبيا الاهداف والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، الموضوع منشور على الرابط: http://www.dmocraticac.de/?author=2 بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧.

٤٥. ـ وعد الله حسين ياسين الحمداني، مصدر سابق، ص١٦٥.

٤٦. محمد احمد السامرائي ، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص٢٤٤.

٤٧. سمير ابراهيم محمد ابراهيم، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي منذ العام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٥ـ ٥٧.

٤٨. نهال احمد السيد، تقرير استراتيجي : البعد المائي في العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية، المركز الديمقراطي العربي، الموضوع منشور على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥، على الرابط: http://www.democraticac.de/?p=53685

٤٩. المصدر نفسه.

المصادر :

١. ابراهيم السيد احمد رمضان، المسؤولية القانونية للأطراف الثالثة في مشروع سد النهضة، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٤، ٢٠١٦.

٢. ابراهيم تيلار كوج كون، نهر النيل وعلاقات جنوب السودان ومصر المستقبلية، منشور على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢، على الرابط:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=77804:2015-02-12-08-18-01&catid=34:0-6-8-3-1-6-8&Itemid=55
تمت قراءة الموضوع بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦، الساعة ١٠:٠٠ص.

٣. راكي نور محمد، ارتيريا والنيل ابعاد واستنتاجات من قراءات مختلفة، الموضوع على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ على الرابط:
http://www.farajat.net/ar/2011/04/28 تمت قراءة الموضوع في ٢٠١٨/٦/٥، الساعة ٠٩:٣٠ص.

٤. زياد خليل الحجار، الامن المائي والامن الغذائي العربي، دار النهضة العربية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٥. سمير ابراهيم محمد ابراهيم، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي منذ العام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٦. عادل محمد خير، نهر النيل التزامات دول المنبع وحقوق دول المصب، جريدة الاهرام المسائي، العدد ٨٥٥١، ٢٠١٤/٩/٢٥، الموقع على الرابط:
http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=92502

٧. عباس محمد شراقي، سد النهضة (الالفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، اعمال مؤتمر (ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل) للفترة ٣٠ ـ ٣١آيار، ٢٠١١.

٨. عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في ازمة سد النهضة التحديات والخيارات، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، ٢٠١٦.
٩. محمد احمد السامرائي، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٢.
١٠. محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ط١، عمان.
١١. محمد رياض، مصر وسد النهضة الاثيوبي، السياسة الدولية، مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦.
١٢. محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة مجلد ١٥، العدد ٢٠٣، ٢٠١٦.
١٣. محمد عادل عثمان، العلاقات المائية بين اسرائيل واثيوبيا الاهداف والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، الموضوع منشور على الرابط: http://www.dmocraticac.de/?author=2 بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧.
١٤. مساعد عبد العاطي شنيوي، الاليات القانونية الدولية لحل ازمة سد النهضة، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠٦، ٢٠١٦.
١٥. ممولو مشروع سد النهضة الاثيوبي ، الموضوع على شبكة الانترنيت ، نشر الخبر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠، على الرابط: http://www.velogate.com/1960382 تم قراءة الخبر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨، س ١٢:٣٠ب.ظ
١٦. نهال احمد السيد، تقرير استراتيجي : البعد المائي في العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية، المركز الديمقراطي العربي، الموضوع منشور على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥، على الرابط: http://www.democraticac.de/?p=53685
١٧. وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٤.
١٨. موضوع على الرابط
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7
١٩. موضوع على الرابط
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%87%D8%B1_%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%AA
٢٠. موضوع على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81:%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86